

٢٠٢١/٠٣

مشروع قانون

يتعلق بالترخيص للدولة في الانضمام إلى المبادرة العالمية لتسهيل إتاحة اللقاحات ضد فيروس كوفيد-19 "كوفاكس" (COVAX) وفي الالتزام بالشروط العامة المحددة من قبل التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع "قافي" (GAVI)

الفصل الأول: يرخص للدولة في الانضمام إلى المبادرة العالمية لتسهيل إتاحة اللقاحات ضد فيروس كوفيد-19 "كوفاكس" (COVAX) وفي الالتزام بالشروط العامة المحددة من قبل التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع "قافي" (GAVI) الملحة بهذا القانون.

الفصل 2: تطبيقاً للشروط العامة المشار إليها بالفصل الأول من هذا القانون ودون المساس بأحكام القانون عدد 75 لسنة 2005 المؤرخ في 4 أكتوبر 2005 المتعلق بتوريد التلقيح والأمصال وبواعث التجاوب ومرaciتها، تتولى الدولة إبرام اتفاق التعويض مع مصنعي اللقاح ضد فيروس كوفيد-19 وفق الاتفاق الإطاري الملحق بهذا القانون.



2021/03

شرح الأسباب

مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الانضمام إلى المبادرة العالمية لتسهيل إتاحة اللقاحات ضد فيروس كوفيد-19 "كوفاكس" (COVAX) وفي الالتزام بالشروط العامة المحددة من قبل التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتنمية "فافي" (GAVI)

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الترخيص للدولة التونسية في الانضمام إلى المبادرة العالمية "كوفاكس" (COVAX) لتسهيل إتاحة اللقاحات ضد فيروس كوفيد-19 وفي الالتزام بالشروط العامة المحددة من قبل التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتنمية "فافي" (GAVI).

ويندرج مشروع القانون المعروض في إطار مبادرة كوفاكس وهي عبارة عن آلية للشراء المجمع لللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 يتولى تنسيقها التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتنمية (فافي)، ويتم العمل في إطارها على ضمان إتاحة اللقاحات للبلدان المعنية وذلك باستخدام إطار للتخصيص تسهر على إعداده منظمة الصحة العالمية.

وتتجدر الإشارة إلى أنه يتعين على الدولة في إطار التزامها بالشروط العامة المحددة من قبل التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتنمية "فافي" (GAVI) تقديم الضمانات اللازمة لمصنعي اللقاحات المخصصة لمكافحة فيروس كوفيد-19 من خلال التزامها بالتعويض عن الأضرار التي يمكن أن تنتج عن الآثار الجانبية للتلقيح علما بأن هذا التمشي قد تم اشتراطه من قبل الشركات المصنعة للأدوية بالنظر إلى أن التلقيحات تم تحضيرها في آجال مختصرة جدا في محاولة للحد من تداعيات انتشار الوباء على الصعيد العالمي وما يتسبب فيه من خسائر بشرية هذا بالإضافة إلى أن شركات التأمين رفضت تأمين تلك المخاطر بدعوى أنها غير قابلة للتقدير.

كما تتجدر الإشارة إلى أن انضمام بلادنا إلى الآلية المذكورة بما في ذلك إبرام اتفاق التعويض المذكور من شأنه أن يمكن من الاستفادة من مزايا التزود بالتلقيح في إطار آلية مجتمعية تشرف عليها منظمة الصحة العالمية سواء من حيث سلامة التلقيح أو المقابل المالي المخصص للاقتناء مقارنة ببلادنا إلى التفاوض المباشر على شروط التعويض مع العديد من الشركات المصنعة للقاحات التي وافق أغلبها على الشروط الواردة في الاتفاقية النموذجية ذلك أنه إذا اختارت الدولة عدم المصادقة على اتفاقية التعويض المعروضة فإنها ستكون بحاجة إلى التفاوض مباشرة مع مصنعي اللقاحات وإبرام اتفاقيات قبل تسليم اللقاح من خلال COVAX.



هذا بالإضافة إلى أن احتمالات تفعيل الالتزامات المالية المذكورة على الدولة تبقى نادرة جدا بالنظر إلى الضمانات المحيطة بتحضير التلاقيح المشهود بها علميا من قبل منظمة الصحة العالمية.

كذلك وبهدف تيسير بقية عمليات اقتناء اللقاح ضد فيروس كوفيد-19 تم إدراج أحكام ضمن مشروع القانون المعروض تتعلق بإمكانية إبرام الدولة التونسية لاتفاق التعويض مع مختلف منتجي اللقاح ضد فيروس كوفيد-19 وفق نفس أحكام الاتفاق الإطاري الملحق بهذا القانون.

تلك هي الأسباب الداعية لإعداد مشروع القانون المعروض.

